نموذج تقرير مشاركة في البرامج التدريبية

اولا : معلومات المشاركين

١.

اسم المشترك	مينا ناصر حسين
التحصيل الدراسي والاختصاص	بكالوريوس جودة
العنوان الوظيفي	اختصاصي جودة
اسم الجهة الحكومية	وزارة التخطيط- الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر
البريد الالكتروني	Menaaljaf٣٧@gmail.com
رقم الهاتف	٠٧٧٢٣٥٤١٧٦٧

٢.

اسم المشترك	زهراء ابراهيم كاظم
التحصيل الدراسي والاختصاص	بكالوريوس اقتصاد
العنوان الوظيفي	معاون باحث
اسم الجهة الحكومية	وزارة التخطيط- الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر
البريد الالكتروني	Ambitiouszoza١٩٩٧@gmail.com
رقم الهاتف	٠٧٧١٠٣٣١٩٩٨

ثانيا : معلومات البرنامج التدريبي

عنوان البرنامج	التخطيط الاستراتيجي وبناء السياسات العامة
طبيعة البرنامج التدريبي	محاضرات
البلد	الكويت/ برنامج افتراضي
الجهه الراعية	المعهد العربي للتخطيط بالكويت
الجهه المنظمه	المعهد العربي للتخطيط بالكويت
مدة البرنامج	ثلاثة ايام
التاريخ	من ٢٠٢٦/٦/٨ الى ٢٠٢٦/٦/١٠
الجهات الحكومية المشاركة في البرنامج	وزارة التخطيط(دائرة الادارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر، مكتب الوكيل الفني، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، دائرة التعاون الدولي، دائرة التنمية البشرية، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية)
البلدان المشاركة الاخرى	لا يوجد

ثالثا : محاور ومواضيع البرنامج التدريبي

١. التخطيط الاستراتيجي: الاسس والمفاهيم وامكانات تطبيقه ضمن المنظومة الراهنة للعمل الدولي.
٢. مراحل التخطيط ومناهج التشخيص للوضع الراهن- حالات وتطبيقات دولية ووطنية.
٣. محددات صياغة الرؤية والاهداف الاستراتيجية: من التخطيط الى الخطة وبناء السياسات العامة.
٤. صياغة مؤشرات قياس الاداء في اطار منظومة المتابعة والتقييم القائمة على النتائج.
٥. التخطيط الانمائي في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة: الدروس المستفادة

رابعا : المنهاج التدريبي

اليوم الاول: (٢٠٢٦/٦/٨)

الجلسة الاولى(التخطيط وخطط التنمية والسياسات العامة: الاسس والمبادئ)

قدم الاستاذ الدكتور (نواف ابو شماله) عرضاً تناول فيه مفهوم التخطيط الاستراتيجي ونشأته التاريخية، مبيناً أن جذوره تعود إلى الاستخدامات العسكرية القديمة قبل أن ينتقل إلى مجال الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال، حيث أصبح أداة رئيسة لاستشراف المستقبل وصياغة الأهداف طويلة الأمد واختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها.

كما استعرض مفهوم التخطيط للتنمية وتطور الفكر التخطيطي عبر المراحل المختلفة، موضحاً دور الدولة في توجيه الموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. وتطرق إلى تطور مفهوم التنمية منذ التركيز على النمو الاقتصادي وصولاً إلى مفاهيم التنمية الشاملة والتنمية البشرية والتنمية المستدامة.

وتناول العرض مفهوم التنمية المستدامة ومراحل تطوره، مع الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تسعى إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التعليم والصحة، وتعزيز المساواة، وحماية البيئة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

كما بين مفهوم خطط التنمية باعتبارها ناتجاً لعملية التخطيط، موضحاً دورها في تحديد الأهداف والسياسات والبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق التنمية خلال فترات زمنية محددة، وتطرق كذلك إلى مفهوم المشروعات التنموية باعتبارها أدوات تنفيذية تسهم في تحقيق الأهداف التنموية والاستثمارية.

كذلك تم استعراض مفهوم السياسات العامة وأهميتها في تنظيم عمل الحكومات وتوجيه القرارات والإجراءات الرامية إلى معالجة القضايا والمشكلات العامة وتحقيق المصلحة المجتمعية.

كما استعرض عدداً من التعريفات المتداولة للسياسات العامة، موضحاً أنها تمثل الإطار الذي تستند إليه الحكومات في توجيه قراراتها وإجراءاتها لمعالجة القضايا العامة وتحقيق الأهداف التنموية، وبين أنها تتخذ صوراً متعددة، فهي قد تُعرف بوصفها مجموعة القوانين والأنظمة والقواعد المنظمة لأعمال الحكومة وعلاقتها بالمجتمع، كما تعد استجابة رسمية للمطالب والاحتياجات المجتمعية، وأداة لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونها وسيلة للموازنة بين المصالح المختلفة وحل الخلافات وتحديد ما هو مسموح أو ممنوع ضمن إطار عمل الدولة ومؤسساتها.

كما أوضح المحاضر أهمية التخطيط في دعم عملية التنمية وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتقليل المخاطر، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، كما هو موضح في الشكل الآتي.

الجلسة الثانية (امكانات التخطيط وتدخل الحكومات في ضوء قواعد السوق ومستجدات تنظيم العمل الدولي)

قدم الأستاذ الدكتور نواف عرضاً تناول فيه موضوع التخطيط في ظل مبادئ اقتصاد السوق، مبيناً التحولات التي طرأت على دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث لم يعد التخطيط مرتبطاً بالتدخل المباشر للدولة كما في المراحل السابقة، بل أصبح يتأثر بمتغيرات العولمة والانفتاح الاقتصادي وتوسع دور القطاع الخاص والمؤسسات الدولية في توجيه السياسات التنموية.

كما ناقش العرض إشكالية إمكانية استمرار التخطيط في ظل اقتصاد السوق في ضوء التحديات التي تفرضها قواعد منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية، والتي تدعو إلى تقليص التدخل الحكومي المباشر في النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على دور الدولة في وضع السياسات العامة وتوجيه التنمية.

وتطرق إلى مفهوم التخطيط التأشيري أو التوجيهي، بوصفه أحد أهم النماذج الحديثة للتخطيط، حيث تقوم الدولة من خلاله بوضع السياسات والحوافز وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة، دون فرض إلزام مباشر على الفاعلين الاقتصاديين، بما يحقق التوازن بين دور الدولة ودور السوق.

كما استعرض أبرز تجارب الدول المتقدمة في تطبيق هذا النوع من التخطيط، مثل فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا، موضحاً دوره في تنسيق الجهود بين الحكومة والقطاع الخاص عبر هيئات ومجالس تخطيط مشتركة.

وتناول العرض كذلك القيود التي تفرضها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مثل اتفاقيات TRIPSو TRIMSوGATS، وما تفرضه من ضوابط على السياسات الصناعية والدعم الحكومي، مع الإشارة إلى وجود مداخل حديثة تسمح بتفعيل السياسات الصناعية بشكل متوافق مع هذه القواعد، مثل دعم البحث والتطوير والمناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

كما استعرض نماذج مختارة من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها، موضحاً أهمية المؤشرات في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية ومتابعة تنفيذها. وتناول عدداً من الأمثلة المرتبطة بالهدف الأول الخاص بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، من خلال مؤشرات تتعلق بضمان الوصول إلى الموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية وحقوق الملكية والحصول على الخدمات المالية، فضلاً عن مؤشرات بناء قدرة الفئات الفقيرة والهشة على الصمود في مواجهة الكوارث والتغيرات المناخية والاقتصادية. كما بين أهمية اعتماد الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث باعتبارها إحدى الأدوات الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المستقبلية
كما تناول العرض شروط التخطيط الفعال، والتي تمثل المتطلبات الأساسية لضمان نجاح العملية التخطيطية وتحقيق أهدافها، وكما موضح في الشكل الآتي:

شروط التخطيط الفعال

واختتم العرض بالإشارة إلى أهمية المناطق الصناعية بأنواعها المختلفة، ودورها في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز الابتكار وجذب الاستثمارات، باعتبارها إحدى الأدوات الفاعلة في تطبيق التخطيط التنموي الحديث ضمن بيئة اقتصاد السوق.

اليوم الثاني: (٢٠٢٦/٦/٩)

الجلسة الاولى (مراحل العملية التخطيطية: مناهج التشخيص للوضع الراهن وصياغة الرؤية التنموية)

قدم الأستاذ الدكتور نواف عرضاً تناول فيه مراحل العملية التخطيطية، موضحاً أنها تبدأ بتشخيص الواقع الراهن من خلال تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات، بهدف فهم البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بعملية التنمية، وتحديد أبرز التحديات والإمكانات المتاحة، كما استعرض المراحل الأساسية للعملية التخطيطية التي تشمل تشخيص الواقع، وصياغة الرؤية التنموية، وتحديد الأهداف الاستراتيجية، ووضع البرامج والمشروعات التنفيذية اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة.

مراحل العملية التخطيطية

كما تطرق إلى مرحلة صياغة الرؤية والغايات التخطيطية، والتي تمثل الاتجاه العام المستقبلي للدولة، حيث يتم في هذه المرحلة تحديد الصورة المستقبلية المرغوبة، وترجمتها إلى غايات استراتيجية طويلة الأمد، مع تحديد دور القيادة في ترتيب الأولويات وتوجيه السياسات العامة.

واستعرض العرض كيفية تحويل الأهداف طويلة الأمد إلى أهداف متوسطة وقصيرة المدى، وربطها بالسياسات والبرامج والمشروعات التنفيذية، مع ضرورة الربط بين الخطة والموازنة العامة لضمان واقعية التنفيذ.

وتناول كذلك أهمية منظومة المتابعة والتقييم، من خلال تصميم مؤشرات قياس الأداء (KPIs)، للإجابة عن سؤال مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف، وضمان تصحيح المسار عند الحاجة.

وفي محور تحليل الوضع الراهن، تم استعراض أهم الأدوات المستخدمة مثل التحليل الرباعي (SWOT)وتحليل البيئة العامة(PESTEL) ، والتي تساعد على فهم العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية المؤثرة في مسار التنمية.

كما تم التطرق إلى أهمية استخدام الأوزان والترجيح في تحليل العوامل لتحديد أولويات القوة والضعف والفرص والتهديدات، بما يسهم في توجيه صانع القرار نحو القضايا الأكثر تأثيراً.

واختتم العرض بالتأكيد على دور النماذج الكمية في التخطيط التنموي، بوصفها أداة علمية لتحليل الواقع واستشراف المستقبل، من خلال بناء علاقات رياضية واقتصادية تساعد في صياغة سياسات أكثر دقة وواقعية.

كما أكد العرض أن العملية التخطيطية ليست مرحلة واحدة، بل هي دورة متكاملة تبدأ بالتشخيص وتنتهي بالمتابعة والتقييم، مع ضرورة تحديث بيانات التحليل بشكل مستمر لضمان مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

الجلسة الثانية (محددات صياغة الرؤية والاهداف الاستراتيجية: من التخطيط الى الخطة وبناء السياسات العامة)

قدم الأستاذ الدكتور نواف عرضاً تناول فيه المراحل اللاحقة للعملية التخطيطية بعد الانتهاء من تشخيص الواقع الراهن، موضحاً أن التخطيط لا يقتصر على تحليل المشكلات والتحديات بل يمتد إلى رسم صورة مستقبلية واضحة لما تسعى الدولة إلى تحقيقه من خلال رؤيتها التنموية وأهدافها الاستراتيجية.

وأوضح أن عملية التخطيط تبدأ بتحديد ما يراد تحقيقه استناداً إلى نتائج التشخيص وتحليل الوضع الراهن، حيث يتم التوافق بين القيادة وأصحاب المصلحة على الرؤية المستقبلية التي تعبر عن الطموحات التنموية للدولة على المدى الطويل. وبين أن الرؤية تمثل الإطار العام الذي يوجه السياسات والخطط والبرامج والمشروعات المختلفة، ويعكس الصورة المستقبلية المرغوبة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

كما تناول العرض مفهوم الغايات التنموية بوصفها المجالات الرئيسة التي يتم من خلالها ترجمة الرؤية إلى محاور عمل واضحة، مبيناً أن هذه الغايات تمثل الركائز الأساسية التي تستند

إليها الخطط التنموية في مختلف القطاعات، ويتم من خلالها تحديد الأولويات وترتيبها وفقاً لاحتياجات الدولة وإمكاناتها المتاحة.

واستعرض آلية تحديد الأولويات التنموية من خلال تحليل النتائج المراد تحقيقها، وتحديد التحديات والمعوقات التي قد تحول دون الوصول إليها، ثم صياغة الأسئلة والمحاور الرئيسة التي تساعد في بناء الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى. كما أكد أهمية مشاركة مختلف الجهات المعنية في هذه العملية لضمان توافق الرؤية والأهداف مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع.

وتطرق العرض إلى الأسس الواجب مراعاتها عند صياغة الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى، موضحاً ضرورة أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس والتحقق ومرتبطة بإطار زمني محدد، فضلاً عن كونها واقعية ومتوافقة مع الموارد والإمكانات المتاحة. كما بين أن الأهداف الاستراتيجية يجب أن تسهم بصورة مباشرة في تحقيق الرؤية التنموية للدولة وأن تشكل أساساً لبناء الأهداف متوسطة وقصيرة المدى لاحقاً.

ويوضح المخطط التسلسل من التخطيط إلى الخطة والسياسات العامة

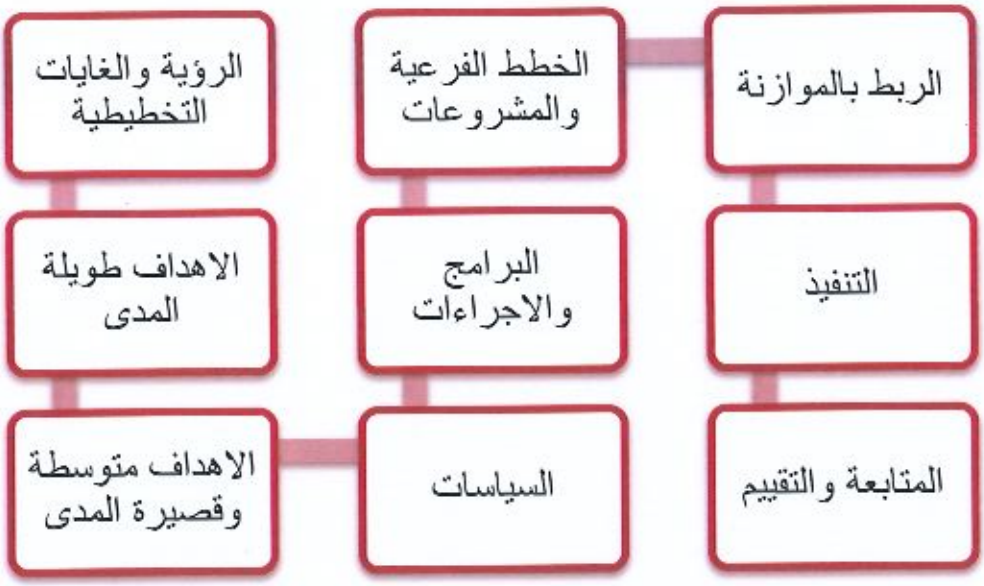

كما تم استعراض عدداً من الأمثلة التطبيقية حول تحويل التحديات التنموية إلى أهداف استراتيجية قابلة للتحقيق، موضحاً أن معالجة المشكلات لا تتم بصياغتها بصورتها السلبية، وإنما بتحويلها إلى أهداف إيجابية قابلة للقياس والتنفيذ، مثل تحويل تحدي الاعتماد المفرط على النفط إلى هدف استراتيجي يتمثل في تعزيز التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الاقتصاد الوطني.

وتناول العرض نماذج من رؤى عدد من الدول العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت وسلطنة عُمان والبحرين ومصر، مبيناً كيفية صياغة الرؤى الوطنية بما يعكس التوجهات التنموية طويلة الأمد والطموحات المستقبلية لكل دولة. كما استعرض نماذج من رؤى بعض المنظمات الدولية التي تركز على قضايا التنمية وحقوق الإنسان ومكافحة الفقر والجوع.

واختتم العرض باستعراض رؤية العراق ٢٠٣٠ وما تتضمنه من ركائز أساسية تتمثل في بناء الإنسان، والحكم الرشيد، والاقتصاد المتنوع، والمجتمع الآمن، والبيئة المستدامة، مؤكداً أهمية تكامل هذه الركائز في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة وتعزيز فرص التنمية للأجيال الحالية والمستقبلية.

اليوم الثالث: (٢٠٢٦/٦/١٠)

التخطيط الانمائي في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة: الدروس المستفادة

تم عرض مجموعة من النماذج الدولية في مجال التخطيط الإنمائي الحديث، ولا سيما التجربة الأوروبية، بوصفها من أبرز التجارب في التخطيط طويل المدى والتخطيط التأشيري.

ففي إطار النموذج الأوروبي للتخطيط طويل المدى، استعرض البرنامج توجيه أنشطة المشروعات نحو تحقيق الأهداف المخططة ضمن استراتيجيات التنمية الشاملة، حيث هدفت سياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، انسجاماً مع أهداف استراتيجية أوروبا. كما استعرض البرنامج اعتماد هذا النموذج على اختيار المشاريع التنموية ذات القيمة المضافة العالية التي تسهم في تعزيز النمو وفرص العمل داخل الاتحاد، مع تبني منهجية تحليل التكاليف والمنافع (CBA) كأداة أساسية في اتخاذ قرارات تمويل المشاريع الكبرى ضمن صناديق التنمية الإقليمية وصندوق التماسك.

كما تم عرض أن تمويل المشاريع في هذا النموذج يرتبط بمدى توافقها مع الأولويات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي، ولا سيما ما يتعلق بتحقيق النمو الذكي والمستدام والشامل، بما يضمن كفاءة استخدام الموارد وتوجيهها نحو المشاريع ذات الأثر التنموي الأعلى.

وفي إطار التخطيط التأشيري والسياسات الصناعية الحديثة(NIPS) ، تم استعراض التجربة الأوروبية التي تتسم بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومعالجة فشل السوق،

وتفعيل أدوات المنافسة من خلال سياسات تنظيمية وتمويلية دقيقة. كما تم عرض آلية "مساعدات الدولة" التي تقوم على تخصيص موارد مالية موجهة لدعم الاستثمار العام في البنية التحتية، بشرط عدم خلق منافسة مباشرة مع القطاع الخاص في نفس المجالات.

كما استعرض البرنامج الخطط الاستثمارية للصندوق الأوروبي (٢٠١٥–٢٠١٨)، والتي هدفت إلى تسريع التحول الهيكلي للاقتصادات الأوروبية من خلال إزالة معوقات الاستثمار، وتقديم

الدعم الفني للمشاريع، والاستفادة من الموارد المالية المتاحة بما يعزز دور القطاع الخاص ويرفع مستويات الاستثمار في قطاعات البنية التحتية والتعليم والبحث والابتكار.

وتشير هذه التجربة إلى تبني سياسات صناعية حديثة تهدف إلى معالجة إخفاقات السوق، وتحفيز الاستثمار الخاص، وزيادة الإنفاق في القطاعات الاستراتيجية فضلاً عن توفير أدوات تمويل تقلل من مخاطر الاستثمار وتعزز الاستقرار التنموي.

كما تم استعراض **التجربة الماليزية** كنموذج مهم من تجارب الدول الصاعدة في مجال التخطيط التنموي من خلال عرض مسار التحول الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته ماليزيا، والعوامل والسياسات التي قادت إلى نجاحها.

بدأ العرض بتوضيح أن ماليزيا تُعد من أبرز نماذج جنوب شرق آسيا في تحقيق نمو اقتصادي سريع وموجه نحو التنمية الشاملة، حيث ركزت سياساتها التنموية على توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية والاجتماعية، وليس فقط تحقيق النمو الرقمي في الناتج المحلي. وقد تجلى ذلك في تطوير قطاعات التعليم والصحة والخدمات العامة، بما أسهم في رفع مستوى المعيشة وتقليل الفجوات التنموية.

كما أوضح العرض أن التجربة الماليزية اعتمدت على الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد صناعي وتكنولوجي متقدم، من خلال تشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة العالية والموجهة للتصدير، إلى جانب إدخال التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات الإنتاجية.

وفي جانب العوامل، ركزت الورشة على مجموعة من عناصر النجاح الأساسية، من أهمها:

١. تفضيل البراغماتية بمعنى التركيز على النتائج بدلا من الجدال حول ايديولوجية معينة
٢. النجاح في ادارة التنوع الديني والعرقي والقضاء على الفوارق الاجتماعية.
٣. الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعليم جيد لبناء قدرات بشرية ملائمة للتنويع الاقتصادي والتصنيع والبحث والابتكار.
٤. تعبئة الموارد الوطنية لتمويل السياسات التنموية
٥. تعزيز المنافسة في اسواق التصدير لدفع الاستثمار المنتج وزيادة الانتاجية
٦. توجيه ايرادات الموارد الطبيعية (نفط وغاز ومعادن) لخدمة تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات لتجنب الازمات الاقتصادية قدر المستطاع

كما تناول الورشة الإطار الاستراتيجي للتنمية في ماليزيا وهي :

١. " النمو، التحديث، التصنيع"
٢. الشراكة بين القطاع العام والخاص ودور الاستثمار الاجنبي المباشر
٣. الشراكة بين الاعراق والفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الماليزي

وفي جانب الاستثمار، تم التركيز على كيفية استخدام ماليزيا لـ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كأداة تنموية، من خلال تقديم حوافز موجه نحو قطاعات استراتيجية مثل الصناعات الثقيلة والصناعات عالية التقنية والتصديرية. كما ربطت الدولة بين هذه الحوافز وبين التزام المستثمرين بنقل التكنولوجيا وتطوير مهارات القوى العاملة المحلية.

وتم عرض الحوافز المستخدمة لتوجيه القطاع الخاص والانشطة الاستثمارية لتنويع الانتاج او للارتقاء به او لكليهما، وهي كالاتي:

١. حوافز الشركات التي تستخدم تقنيات عالية (١٠٠% من ضريبة الدخل لمدة ٥ سنوات)
٢. الحوافز الاستثمارية للمشاريع الاستراتيجية مثل الصناعات الثقيلة
٣. الحوافز المتعلقة بتقوية الروابط الصناعية(١٠٠% اعفاء ضريبي)
٤. الحوافز المقدمة لانشطة او صناعات الالات والمعدات
٥. حوافز البحوث والتطوير
٦. حوافز التدريب
٧. حوافز لانشطة تقنية المعلومات والاتصالات
٨. حوافز للانشطة في مجال الوسائط المتعددة

كما تم استعراض **مشروع الطريق السريع لتقنية الوسائط المتعددة** ليكون بمثابة محرك اضافي لعمليات النمو ومسانداً لعمليات التنمية الصناعية عالية التقنية، وتم تحديد عشرة فروع للصناعات عالية التقنية لتطويرها مثل (صناعة أشباه الموصلات، المعدات الطبية والعلمية، التقنية الحيوية، الألياف الضوئية، تقنية الاتمتة، صناعة المواد الحديثة، صناعة البرمجيات، الصناعات الفضائية، صناعة الطاقة المتجددة، صناعة الالكترو- ضوئيات)

خامسا : النشاطات الصفية والميدانية

أ- الصفيه او النظريه

لا يوجد

ب- الميدانية

لا يوجد

سادسا : التقارير والعروض التقديمية

أ- التقارير: لا يوجد

ب-العروض التقديمية : لا يوجد

سابعا : البرامجيات والتقنيات التكنولوجيه الحديثة

أ- البرمجيات: لا يوجد

ب-التقنيات الحديثة الاخرى : لا يوجد

ثامنا : الموائمة و/او محاور أخرى

يتسم البرنامج التدريبي الذي تناول موضوع التخطيط وخطط التنمية والسياسات العامة بمختلف جلساته بمواءمة عالية مع طبيعة عمل المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية، لاسيما في ما يتعلق بدعم قدرات التخطيط وصناعة القرار وتحسين جودة السياسات العامة. إذ ساهم البرنامج في تعزيز الفهم النظري والتطبيقي لمفاهيم التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة وخطط التنمية، بما ينسجم مع توجهات المؤسسات الحكومية نحو رفع كفاءة التخطيط وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

كما أن مضامين البرنامج تتوافق بشكل مباشر مع أهداف الخطط والاستراتيجيات التنموية من خلال التركيز على مراحل العملية التخطيطية بدءاً من التشخيص وصياغة الرؤية والأهداف الاستراتيجية، وصولاً إلى إعداد البرامج والمشروعات ومتابعة التنفيذ والتقييم. وهو ما يعزز قدرة المؤسسة على تطوير أدواتها التخطيطية وربط الخطط بالسياسات العامة والموازنات.

وفي جانب آخر، ينسجم محتوى البرنامج مع متطلبات تطوير السياسات العامة من خلال إبراز دورها في تنظيم العمل الحكومي، ومعالجة المشكلات التنموية، وتحقيق التوازن بين المصالح المختلفة. كما يدعم البرنامج التوجه نحو التخطيط التأشيري في ظل اقتصاد السوق، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التخطيط التنموي.

كما يسهم البرنامج في دعم توجه المؤسسة نحو تبني ممارسات حديثة في التخطيط، مثل استخدام مؤشرات الأداء، والتحليل الاستراتيجي (SWOT) و(PESTEL)، وربط الخطط بالتنفيذ الفعلي، فضلاً عن تعزيز مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها العالمية ٢٠٣٠.

أما فيما يتعلق بالمحاور الأخرى، فقد وفر البرنامج فرصة للاطلاع على تجارب دولية ناجحة، ولا سيما التجربة الماليزية، التي تقدم دروساً مهمة في التنويع الاقتصادي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتطوير رأس المال البشري، بما يمكن الاستفادة منه في تكييف السياسات التنموية محلياً بما يتناسب مع واقع وإمكانات المؤسسة والدولة.

تاسعا : التجارب المستفادة

اسهمت هذه الورشة فرصة مهمة للتعرف على مفاهيم التخطيط الاستراتيجي والتنموي وآليات إعداد الخطط والاستراتيجيات التنموية وفق أسس علمية حديثة، بدءاً من تحليل الواقع وتشخيص المشكلات وصولاً إلى صياغة الرؤية والأهداف الاستراتيجية وبناء السياسات العامة وتصميم أنظمة المتابعة والتقييم، كما أسهمت الورشة في تعزيز المعرفة باستخدام

- زيادة الجانب التطبيقي والعملي وربطه بدراسات حالة واقعية
- إدراج ورش عمل تطبيقية على إعداد الخطط الاستراتيجية
- التوسع في استخدام البرامج والنماذج الكمية في التحليل والتخطيط
- تخصيص محاور أعمق حول تقييم السياسات العامة ومتابعة الأداء

٤. معالجة نقاط الضعف والحد من التهديدات من خلال تحسين التكامل بين الخطط التنموية والموازنة العامة، وتوسيع استخدام أدوات التحليل الاستراتيجي في جميع مراحل التخطيط مع تعزيز قدرات الكوادر التخطيطية، وتبني سياسات مرنة قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاعتماد الريعي وتقلبات البيئة التنموية.

٥. تعزيز نقاط القوة واستثمار الفرص من خلال الاستفادة من الخبرات المؤسسية المتراكمة في مجال التخطيط، وتطويرها عبر تبني أدوات تحليل حديثة ونظم متابعة رقمية، إضافة إلى استثمار التجارب الدولية الناجحة، ولا سيما تجارب الدول الصاعدة، في دعم توجهات التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمار وتحسين كفاءة السياسات التنموية.

النماذج الكمية ومؤشرات الأداء في التخطيط وتقييم الجاهزية المؤسسية وقواعد البيانات اللازمة لدعم عملية صنع القرار.

وتبرز أهمية تطبيق ما تم تعلمه في العراق من خلال تطوير الخطط التنموية الوطنية والمحلية، وتحسين كفاءة إدارة الموارد، وتعزيز عملية المتابعة والتقييم، وربط الأهداف الاستراتيجية بالبرامج التنفيذية بما ينسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقع مسؤولية تطبيق هذه المفاهيم بصورة رئيسية على وزارة التخطيط، بالتعاون مع الوزارات القطاعية والحكومات المحلية والهيئات الإحصائية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية ذات العلاقة.

عاشرا : تقييم البرنامج التدريبي

تميز البرنامج التدريبي بشمولية الموضوعات المطروحة وارتباطها بالواقع العملي للتخطيط التنموي، واتسم المحتوى العلمي بالتنظيم والتسلسل المنطقي، مع تقديم أمثلة وتطبيقات عملية ساعدت على توضيح المفاهيم النظرية.

وأظهر المدرب كفاءة علمية وخبرة جيدة في عرض المادة التدريبية وإدارة النقاش والإجابة عن استفسارات المشاركين، مما ساهم في تحقيق التفاعل والاستفادة من البرنامج.

أما فيما يتعلق بالملاحظات، فكان من الممكن تخصيص وقت أكبر للتطبيقات العملية ودراسات الحالة المرتبطة بالواقع العراقي، فضلاً عن زيادة مدة النقاش لبعض المحاور المهمة لتعزيز الاستفادة بصورة أكبر.

وبصورة عامة، يعد البرنامج التدريبي ناجحاً ومفيداً في تطوير المعارف والمهارات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والتنموي.

الحادي عشر : التوصيات والمقترحات

١. ضرورة توظيف المفاهيم والأدوات التي تم تناولها في البرنامج، ولا سيما ما يتعلق بمراحل العملية التخطيطية، وصياغة الرؤية والأهداف الاستراتيجية، والتحليل الاستراتيجي (SWOT وPESTEL)، في بيئة العمل الفعلية، بما يسهم في تحسين جودة التخطيط ورفع كفاءة اتخاذ القرار وربط الخطط بالنتائج التنفيذية.
٢. الاستفادة من التجارب الدولية التي تم عرضها، ولا سيما التجربة الماليزية في مجال تنويع الاقتصاد، وتطوير رأس المال البشري، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والعمل على تكييف هذه التجارب بما يتناسب مع الواقع المحلي والإمكانات المتاحة.
٣. الاستمرار في تنظيم مثل هذه البرامج التدريبية بشكل دوري، لما لها من أثر في رفع كفاءة الكوادر العاملة في مجال التخطيط وصناعة القرار، مع إمكانية تطويرها مستقبلاً من خلال: